A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/10/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 أكتوبر 2012

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة العاشرة

جنيف، من 12 إلى 16 نوفمبر 2012

تقرير تقييمي عن مشروع بنية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا لفائدة المؤسسات الوطنية - ملخص

من إعداد السيدة كاثرين موناغل، شامبيزي، سويسرا

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على ملخص "تقرير تقييمي عن مشروع بنية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا لفائدة المؤسسات الوطنية" أعد بصورة مستقلة خارج المنظمة من قبل السيدة كاثرين موناغل، شامبيزي، سويسرا.

2. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص تنفيذي

يورد هذا التقرير التقييم الخارجي المستقل للمشروع المندرج ضمن التوصية 10 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وعنوانه " بنية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا لفائدة المؤسسات الوطنية". ويجدر التذكير بأنّ التوصية 10 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية تدعو إلى "*مساعدة الدول الأعضاء على تطوير كفاءاتها المؤسسية الوطنية في مجال الملكية الفكرية وتحسينها من خلال المضي في تطوير البنى التحتية وغيرها من المرافق بهدف جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية والنهوض بتوازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وينبغي أن تنسحب هذه المساعدة التقنية أيضا على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية*"[1]

ولم يكن الغرض المنشود من التقييم هو تقدير الأنشطة الفردية، بل العمل، عند الإمكان، على بحث المشروع بأكمله وخصوصا إسهامه في تحفيز الابتكار المحلي في البلدان النامية وفي تعزيز البنية التحتية والمهارات المهنية اللازمة لاستخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية في مجالي الابتكار ونقل التكنولوجيا، وتطوّره مع مرور الوقت، وأداءه بما في ذلك تصميم المشروع وإدارته وتنسيقه واتساقه وتنفيذه وتحقيقه للنتائج المرتقبة.

وكان التقييم يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) استخلاص الدروس من التجارب المعاشة خلال تنفيذ المشروع: تحديد الأمور التي لقيت نجاحا والأمور التي لم تُتوج بالنجاح بما يفيد مواصلة الأنشطة في هذا المجال. وقد شمل ذلك إجراءات عدة منها القيام، عند الإمكان، بتقييم إطار تصميم المشروع، وإدارة المشروع بما في ذلك الرصد والإبلاغ وقياس النتائج التي تحققت والإبلاغ عنها، وتقدير احتمال استدامة النتائج المحققة؛

(ب) وتوفير معلومات تقييمية مسندة بالبيّنات لدعم عملية اتخاذ اللجنة للقرارات.

وبدأ تنفيذ المشروع رسميا في أبريل 2009. واستُكمل بشكل رسمي في أبريل 2012. أمّا التقييم فقد أجري في الفترة بين يوليو وسبتمبر 2012. واستندت عملية التقييم إلى وثيقة المشروع المعتمدة الواردة في المرفق السابع من الوثيقة CDIP/3/INF/2 كأساس لتقدير مدى تحقيق المشروع للنتائج المرتقبة. وكان ينبغي، كما هو مبيّن في وثيقة المشروع المذكورة، أن تشمل نتائج المشروع ما يلي:

(أ) إعداد وثيقة عن المشروع.

(ب) إنشاء بوابة رقمية.

(ج) استحداث مواد وأدوات لإدراجها في البوابة الرقمية بما في ذلك محتويات تتعلق بالمهارات العملية لإدارة الملكية الفكرية وبإدارة أصول الملكية الفكرية في مجالي الابتكار ونقل التكنولوجيا؛ فضلا عن إدراج الأدوات القائمة.

(د) الاختبار الميداني للمواد والأدوات المتعلقة بدعم الابتكار ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك من خلال تنظيم ندوات.

(هـ) إنشاء منتدى إلكتروني يضمّ من تلقوا التدريب من الويبو وشاركوا في تلك الأنشطة.

[1] كما اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في دورتها العادية الثامنة عشرة.

وأجري التقييم من خلال التوليفة التالية: مراجعة الوثائق المتعلقة بالمشروع، بما في ذلك وثيقة المشروع، والتقارير المرحلية، وعمليات التقييم الذاتي للمشروع، والتقارير الخاصة بنفقات الميزانية، والنتائج الممكن تحقيقها، ووثائق وجيهة أخرى منها تقارير الدورات السابقة للجنة التي نوقش فيها المشروع؛ وغير ذلك من المعلومات المُجمّعة من خلال المناقشات التي أجريت مع فريق المشروع؛ والمقابلات شبه المُنظّمة مع أصحاب المصلحة بما في ذلك استخدام استبيان مُوزّع مسبقا. وأجريت المقابلات إمّا بشكل مباشر أو عن طريق الهاتف.

ويتمحور التقرير التقييمي حول مسائل مندرجة ضمن أربع مجالات رئيسية هي: تصميم المشروع وإدارته؛ وفعاليته؛ واستدامته؛ وإسهامه في تنفيذ التوصيات المعنية من جدول أعمال التنمية. وترد في التقرير أهمّ النتائج المُحصّلة في كل من تلك المجالات، مصحوبة بالاستنتاجات والدروس المستخلصة. وفيما يلي الاستنتاجات التي تم التوصّل إليها:

بشأن تصميم المشروع وإدارته

1 وثائق المشاريع من الأدوات التي تؤدي دورا حاسم الأهمية في ضمان وضوح التوقعات وتناسبها من حيث التوقيت وواقعيتها، وضمان إمكانية قياس النتائج. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما تكون المشاريع طويلة المدة وعندما يحتمل تغيّر العاملين طيلة فترة التنفيذ، كما حدث في هذه الحالة. ولعلّه كان من المفيد إضفاء المزيد من الخصوصية على بعض النتائج الممكن تحقيقها. فمن الأهمية بمكان أن يكتسي عدد النتائج ومحور تركيزها وشكلها، فضلا عن المهلة الزمنية المتوقّعة لتحقيقها، قدرا كافيا من الخصوصية لتوجيه التنفيذ وتوفير نوع من الوضوح للموظفين وتيسير قياس مدى تنفيذ المشروع وتقييم ذلك التنفيذ بطرق سليمة.

2 وعلى الرغم من أهمية وضوح توقعات المشروع وإمكانية قياسها، وأهمية قياس الأداء مقابل الخطط التي وُضعت في بداية المشروع، فإنّ من المهم أيضا أن تُتاح للأمانة المرونة وأن تُشجّع على الاستجابة بطريقة استراتيجية للفرص والاتجاهات الناشئة، بما في ذلك استكشاف أوجه الانحراف عن الاستراتيجية التي وُضعت أصلا لتنفيذ المشروع، عندما يكون ذلك مبرّرا.

بشأن الفعالية

لقد حدّ توقيت التقييم النهائي الذي تعيّن إجراؤه قبل إنجاز البوابة الرقمية وإتاحتها خارجيا من إمكانية النظر بطريقة مجدية في بعض المسائل المتعلقة بفعالية المشروع، لاسيما ما يرتبط بأهداف المشروع. غير أنّه تم التوصّل إلى الاستنتاجات التالية:

3 لقد كان لفترة التأخير البالغة ستة أشهر التي سُجّلت في بداية المشروع تبعات على مدى فترة تنفيذ المشروع، وتبلور ذلك التأخير خصوصا في عدم إتمام العمل الرامي إلى تحقيق النتائج الرئيسية وتجاوز موعد الإنجاز وهو أبريل 2012. غير أنّ في وقت الاضطلاع بالتقييم كانت معظم النتائج قد تحققت أو على وشك أن تُحقّق. كما كانت نفقات الميزانية، في وقت إجراء التقييم، قريبة من مستوى الاستكمال.

4 واعتُرف بقيمة الأنشطة القطرية والإقليمية. فقد تبيّن على نطاق واسع أنّ مختلف الندوات وحلقات العمل التدريبية الميدانية أسهمت في تعزيز خبرة الدول الأعضاء في استخدام نظام البراءات لحماية الاختراعات وتسويقها؛ وفي إذكاء الوعي بطرائق استخدام نظام البراءات في مختلف مراحل الابتكار، وتحسين البنية التحتية اللازمة لنقل التكنولوجيا في البلدان النامية.

5 ومن المتوقّع أيضا أن يسهم توفير المحتوى الإلكتروني الخاص بالابتكار ونقل التكنولوجيا في دعم الأهداف المذكورة أعلاه، علما بأنّ المساعدة المتعلقة بالمواد ستكون مجانية ومتاحة للجميع.

6 وهناك من رأى أنّ تركيز المشروع على استخدام آلية إلكترونية لتحقيق نتائجه ينطوي على مزايا وعيوب بالنسبة للمستخدمين. ومن عيوبه أنّ البنية التحتية التي تيسّر نفاذ المستخدمين إلى التكنولوجيات الإلكترونية لا تزال غير متوافرة أو غير متاحة بأسعار معقولة في بعض السياقات. ولكن لوحظ أيضا أنّه من المناسب الاستمرار في دعم تنفيذ المشروع بالطرق الإلكترونية مع توقّع أن يتواصل، مع مرور الوقت، تحسين النفاذ إلى تكنولوجيا الإنترنت والبنية التحتية الخاصة به. وبالإضافة إلى ذلك، شُجّع الاستمرار في تكييف المواد مع السياقين الوطني والإقليمي، حتى في ظلّ آلية تنفيذ إلكترونية عالمية.

7 وتعتمد القيمة التي تكتسيها أيّة آلية تنفيذ إلكترونية بالنسبة للمستخدمين على استحداث مواد وجيهة وحديثة يمكن إدراجها في تلك الآلية.

8 وكون أنّ وثيقة المشروع الأولية لم تكن ملزمة بدرجة كبيرة فيما يخص عدد وطبيعة الوحدات والمواد والأدوات الجديدة التي كان يتعيّن استحداثها يعني أنّه من الصعب قياس ما إذا كانت الإنجازات في هذا المجال تبلور فعلا تحقيق نتائج المشروع. وتجدر الإشارة إلى أنّه حتى عند استكمال المواد المُستحدثة وتلك التي لا تزال في شكل مسودة، سيتعيّن الاستمرار في تطوير المحتوى، لاسيما المحتوى الذي يراعي الاحتياجات الخاصة بكل إقليم وقطاع وبلد.

بشأن الاستدامة

9 بالنظر إلى عدم وجود التزام بضمان تطوير البوابة الرقمية وصيانتها بشكل مستمر، فإنّ ثمة خطرا حقيقيا على إمكانية استدامة المشروع بأكمله، وبخاصة تعميم العمل الذي أنجز فعلا. وإذا أرادت الدول الأعضاء ضمان عدم ضياع قيمة العمل الذي أنجز فعلا وضمان إمكانية الاستمرار في الاستناد إلى ذلك العمل، فإنّ عليها النظر في الخيارات المتاحة لضمان الاستدامة. وينطوي مفهوم الاستدامة هنا على ضمان نفاذ الدول النامية والدول الأقل نموا بالطرق الرقمية إلى مواد حديثة ووجيهة ومفيدة تتعلق بالابتكار ونقل التكنولوجيا.

10 وقد تشمل الخيارات المتاحة لضمان الاستدامة ما يلي: أ) مواصلة الاستثمار في صيانة البوابة الرقمية وزيادة تطويرها؛ ب) دمج محتويات البوابة الرقمية وأيّة مواد جديدة في موقع الويبو الإلكتروني وإتاحة إمكانية النفاذ إليها من خلال أدوات البحث العامة المتاحة في الموقع الإلكتروني؛ (ج) الجمع بين الخيارين أ) و ب). ويرد أدناه شرح هذه الخيارات بالتفصيل.

الخيار ألف- مواصلة الاستثمار في صيانة البوابة الرقمية وزيادة تطويرها.

تُقاس فائدة البوابات الرقمية بفائدة محتواها وحداثتها ومدى سهولة استخدامها. ولضمان وجاهة وفائدة البوابة الرقمية على المدى البعيد لا بدّ من الاستمرار في تركيز الاهتمام عليها وتوفير الموارد اللازمة لها، بما في ذلك للحفاظ على التكنولوجيا ورصد تجارب المستخدمين وانطباعاتهم والعمل، عند الرغبة، على تحديث المواد وطلب مواد جديدة وتعزيز المشاركة في محتويات البوابة على الصعيدين القطري والإقليمي. والمعروف أنّ صيانة بوابة من هذا القبيل وتطويرها من الأمور التي تقتضي التزاما مستمرا طيلة فترة تشغيلها.

الخيار باء- دمج محتويات البوابة الرقمية وأيّة مواد جديدة في موقع الويبو الإلكتروني وإتاحة إمكانية النفاذ إليها من خلال أدوات البحث العامة المتاحة في الموقع الإلكتروني.

يُعد الابتكار ونقل التكنولوجيا، طبيعة، مجالين متعدّدي الجوانب لهما صلات بمحتويات وموضوعات تشمل الكثير من مجالات تركيز الويبو. وهناك، بالتالي، مزايا في ضمان دمج المواد الوجيهة المتعلقة بالابتكار ونقل التكنولوجيا على نحو متسق في أدوات البحث الإلكتروني الأوسع نطاقا التي تتيحها الويبو.

ومن المتوقّع أن تنزع عملية إعادة تصميم موقع الويبو الإلكتروني المزمع إجراؤها إلى وضع تجارب المستخدمين بشكل صارم في صميم العمل، وسيكون للموقع بالتالي قدرة معزّزة للاستجابة لاحتياجات المستخدمين الراغبين في النفاذ إلى المواد المتعلقة بالابتكار ونقل التكنولوجيا. وقد يعود دمج مواد البوابة في موقع الويبو الإلكتروني بفوائد عدة، بما في ذلك عن طريق تبسيط الاستجابة للاحتياجات من الدعم التكنولوجي، وضمان سهولة نفاذ المستخدمين إلى المواد المتعلقة بالابتكار ونقل التكنولوجيا على المدى البعيد، وتيسير الاستمرار في تتبّع الاستخدام وتجارب المستخدمين. ومن الممكن أيضا، بإضافة صفحة أو صفحات إلكترونية توجيهية بخصوص الابتكار ونقل التكنولوجيا، الحفاظ على خصوصية التركيز على هذين المجالين. وقد يسهم هذا النهج في تيسير أوجه الكفاءة داخل الأمانة، وربّما في التحرّر من الانقسامات الموضوعية للتركيز على استحداث المحتويات كما ينص عليه برنامج العمل. ومن المحتمل أن يستهلك هذا الخيار موارد أقلّ مقارنة بما تستهلكه صيانة بوابة قائمة بحد ذاتها.

الخيار جيم- الجمع بين الخيارين ألف وباء

من الممكن انتهاج خيار آخر وهو صيانة البوابة الرقمية وضمان إمكانية النفاذ إلى محتوياتها من خلال أدوات البحث العامة المتاحة في موقع الويبو الإلكتروني. وسيكون لهذا الخيار مزايا كلا الخيارين الواردين أعلاه، ولكن قد يكون أكثر الخيارات استهلاكا للموارد.

بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

11 كان هناك اعتراف واسع بأهمية نقل التكنولوجيا في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وبقيمة دعم المؤسسات الوطنية لبلوغ هذا الغرض. وكان ثمة اعتراف أيضا بأنّ الاحتياجات في هذا المجال ضخمة ومستمرة وتقتضي، غالبا، تكييف العمل مع السياق المحلي وإدخال تغييرات مع مرور الوقت.

12 وفي سياق آلية مركزية لتوفير الموارد بالطرق الرقمية، كالبوابة الرقمية مثلا، تم التأكيد على أنّ الحاجة إلى التكيّف مع الاحتياجات القطرية والاستجابة لها لا تزال قائمة. ولوحظ، في هذا الصدد، أنّ مشاركة المكاتب الإقليمية ومكاتب الويبو الوطنية في تنفيذ مشروعات من هذا القبيل من الأمور القيّمة. وتم التأكيد، بوجه الخصوص، على أنّ المكاتب الإقليمية والمكاتب الوطنية تحتل مركزا جيّدا يمكنّها من تيسير وتعزيز المشاركة في المواد الإلكترونية المتاحة، وتوفير الانطباعات على المستوى المركزي فيما يخص تجارب المستخدمين وظروف التنفيذ المحلية والاحتياجات التي يبديها المستخدمون في الدول الأعضاء وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي.

13 وبالنظر إلى تركيز المشروع على احتياجات المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية والهيئات العامة الأخرى ساد شعور عام بأنّ المشروع يتسق مع تركيز التوصية 10 من جدول أعمال التنمية على دعم المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والمصلحة العامة. وكان هناك، في الوقت ذاته، وعي بأنّ دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا لفائدة قطاعات أخرى، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، من الأمور التي يمكنها، في بعض السياقات الإنمائية، الإسهام بقدر وافر في تحقيق التنمية إجمالا.

وتطلبت مواصفات التقييم أيضا توصية اللجنة باتخاذ إجراءات استنادا إلى نتائج التقييم واستنتاجاته. ودون الرغبة في استباق نظر اللجنة في تلك النتائج والاستنتاجات، فيما يلي الإجراءات التي أوصيت اللجنة باتخاذها:

1. أن تقوم اللجنة، بالإضافة إلى التوصية 10 من جدول أعمال التنمية، ودعما لفعالية المشروع واستدامته، بما يلي: الاعتراف بقيمة الأنشطة القطرية الرامية إلى دعم المؤسسات الوطنية في مجالي الابتكار ونقل التكنولوجيا؛ وبحث أفضل طريقة لتحديد وتلبية الاحتياجات المستمرة من تحديث المواد القائمة واستحداث محتويات جديدة تدعم المؤسسات الوطنية

في مجالي الابتكار ونقل التكنولوجيا، علما بأنّ قيمة استحداث المحتويات التي تستجيب لاحتياجات المستخدمين لا تكمن في عملية الاستحداث ذاتها فحسب، بل في كونها إجراءً يدعم الأنشطة القطرية ويضمن وجاهة آليات التنفيذ الإلكترونية الرامية إلى تعميم تلك المواد.

2. أن تطلب اللجنة من الأمانة، في سبيل تحقيق الاستدامة، المضي في استكشاف جدوى الخيارات من حيث إتاحة فرص النفاذ بشكل مستمر ومفتوح وبالطرق الإلكترونية إلى المواد والموارد المتعلقة بالابتكار ونقل التكنولوجيا. وينبغي أن تشمل هذه الخيارات تلك المبيّنة في هذا التقرير دون الاقتصار عليها. كما ينبغي تحديد الخيار المُفضّل. ويمكن، تحديدا، مطالبة الأمانة بما يلي:

(أ) النظر فيما إذا كان من المناسب والممكن دمج محتويات بوابة المشروع الرقمية في بنية موقع الويبو الإلكتروني الجديدة المزمع وضعها، بما يتفق مع المبادئ التي تقوم عليها تلك البنية الجديدة وآلية تنظيم موادها. وينبغي أن يشمل هذا العمل النظر في أفضل الأساليب التي يمكن بها لعملية الدمج أن تصبح، على المدى البعيد، عملية تُضاف إلى صيانة بوابة قائمة بحد ذاتها أو عملية بديلة عنها، مع مراعاة الكفاءة واحتياجات المستخدمين على حد سواء.

(ب) واستكشاف أفضل السُبل لضمان سهولة النفاذ إلى المواد المتعلقة بالابتكار ونقل التكنولوجيا من خلال مصطلحات البحث المرتبطة بالابتكار ونقل التكنولوجيا والمصطلحات الأخرى حسب الاقتضاء، مع مراعاة احتياجات ومصالح المستخدمين التابعين للمؤسسات الأكاديمية والبحثية الكائنة في البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموا، وغير ذلك من مجموعات أصحاب المصلحة.

(ج) واستكشاف جدوى الدمج في أيّ آلية تنفيذ إلكترونية ينبغي صيانتها (سواء بوابة قائمة بحد ذاتها أو موقع الويبو الإلكتروني أو كلاهما)، وفي الحالات التي لا يكون منصوصا فيها على ذلك، استكشاف آليات تتبّع انطباعات المستخدمين والحصول عليها بشكل مستمر فيما يخص أنماط استخدامهم وتجاربهم واحتياجاتهم.

3. أن تسعى اللجنة، في سبيل ضمان فعالية المشروع وكفاءته، ولاسيما كوسيلة لتوسيع وجاهة ونطاق المواد الحالية وأيّة مواد تُستحدث في المستقبل في مجالي الابتكار ونقل التكنولوجيا، إلى تشجيع الأمانة على القيام بما يلي:

(أ) النظر، لدى الاضطلاع ببرامج عملها، في أفضل سُبل تدعيم مكاتب الويبو الإقليمية والوطنية كي تؤدي دور الشريك في استرعاء انتباه أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني إلى توافر المواد الإلكترونية، وفي تزويد الأمانة والدول الأعضاء بانطباعات المستخدمين المستقاة من تجاربهم.

[نهاية المرفق والوثيقة]